

المشاركة المجتمعية كمقاربة لتطوير أداء الإدارة المحلية -دراسة في دور مراكز
البحوث العلمية-

**Community Participation as an Approach to Developing the
Performance of Local Administration -a Study on the Role of
Scientific Research Centers-**

أ.د بومدين طاشمة¹، مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
(الجزائر)

boumediene.tachema@univ-tlemcen.dz

ط.د محمد صبيان²، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد –
تلمسان- (الجزائر)

mohammed.sebiane@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/14 تاريخ القبول: 2023/04/27 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تضمنت هذه الدراسة موضوع المشاركة المجتمعية كمقاربة لتطوير أداء الإدارة المحلية، ونهدف من خلالها إلى الوقوف على دور مراكز البحوث العلمية كفاعل في تحسين وتطوير الأداء، أما من حيث المناهج المعتمدة، فقد ركزنا على منهج دراسة الحالة في معالجة هذه الدراسة، وكانت أهم نتائجها، أن تطوير أداء الإدارة المحلية لا بد وأن يراعى فيه تفعيل المشاركة المجتمعية بصورة عامة ومراكز البحوث العلمية بصورة خاصة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية؛ تطوير الأداء؛ الإدارة المحلية؛ مراكز البحوث العلمية.

Abstract :

This study included the topic of community participation as an approach to developing the performance of the local administration, through which we aim to stand on the role of scientific research centers as an actor in improving and developing performance. Developing the performance of the local administration must take into account the activation of community participation in general and scientific research centers in particular to achieve sustainable local development.

Key words: Community Participation; Performance Development; Local Administration; Scientific Research Centers.

مقدمة:

لقد ثبت عجز الدولة القائمة على المركزية في التسيير وفشلها واستحالة وصولها إلى كل المواطنين بطريقة مباشرة وعادلة في مهمة توفير متطلبات التنمية والخدمات والحاجات الضرورية للمواطن المحلي، خاصة في ظل اتساع الأقاليم وتميزها عن بعضها البعض، وكذا بروز الاتجاهات الحديثة المطالبة بضرورة إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم، لذا كان على الدول مراجعة قوانينها وتكييف مؤسساتها مع الأوضاع الجديدة وهذا لضمان نجاعة سياساتها العامة حتى تكون متوافقة مع مطالب ورغبات الأفراد وتطلعاتهم.

لذا أصبح توحيد جهود الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي مع جهود السلطات التنفيذية المحلية أمرا ضروريا يفرضه المفهوم الجديد للدولة والتي تأخذ بما يطلق عليه بالحكم الراشد الذي يستند على وجوب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض وتنمية المجتمع المحلي.

أهمية وأهداف الدراسة:

باعتبار المشاركة المجتمعية أحد ركائز مفهوم الحكم الراشد نسعى من خلال عناصر هذه الدراسة إلى تناول مختلف تعاريف مفهوم المشاركة المجتمعية وأهميتها وتحديد أهدافها.

كما نسعى أيضا في هذه الدراسة إلى التركيز على أحد أهم الأطراف الفاعلة في عملية تنمية المجتمع المحلي والمتمثل في دور مراكز البحوث العلمية معتبرين في ذلك أن تحسين أداء الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية ورفع مستوى المعيشة في مختلف مناطق البلاد خاصة في المناطق الأقل نموا، لا يتجسد في الواقع إلا من خلال العمل على تحقيق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين مراكز البحوث العلمية وبين الأجهزة التنفيذية والشعبية.

إشكالية الدراسة:

"كيف تساهم المشاركة المجتمعية في تطوير أداء الإدارة المحلية؟"

ويندرج تحت هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي العناصر الواجب دراستها لتحديد مفهوم المشاركة المجتمعية؟
- كيف يمكن تحديد علاقة المشاركة المجتمعية بفعالية أداء الإدارة المحلية؟
- ما هو الدور الذي تعكسه مراكز البحوث العلمية كفاعل في المشاركة المجتمعية في تطوير أداء الإدارة المحلية؟

فرضيات الدراسة:

- كلما توسعت المشاركة المجتمعية كلما زادت فعالية الأداء التنموي للإدارة المحلية.
- كلما تم تفعيل مراكز البحوث العلمية كلما تحسنت مستويات التنمية المحلية.

مناهج الدراسة:

باعتبار أن عملية الوصف تساعد على توضيح الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وكذا ضبط العلاقة القائمة بينهم، فقد اكتسى مستوى الوصف أهمية كبيرة في معالجة هذه الدراسة، كما وظفنا أيضا منهج دراسة الحالة، وذلك باعتبار أنه المنهج الذي يساعد على دراسة بعض التجارب الناجحة في تفعيل دور مراكز البحوث العلمية كفاعل في المشاركة المجتمعية في تطوير أداء الإدارة المحلية.

تقسيمات الدراسة: جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للمشاركة المجتمعية

منذ بدايات الألفية الثالثة، وهناك اهتمام متزايد بمفهوم المشاركة المجتمعية من جانب المنظمات الدولية والقيادات السياسية في معظم الدول، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الممارسة، وذلك نتيجة للتحويلات الاجتماعية الكبرى والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها العالم.

وفي إطار الاهتمام المتزايد بالمشاركة المجتمعية، وتعدد الآراء حول تعريف المشاركة، نحاول في هذا الإطار تحديد مفهومها وتبيان أهميتها والأهداف المتوخاة من تحقيقها.

أولاً: تعريف المشاركة المجتمعية:

تعتبر المشاركة المجتمعية إحدى ركائز المفهوم الجديد للدولة والتي تأخذ بما يطلق عليه "الحكومة" أو "الحكم المجتمعي"، والذي يقصد بها "الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسلطات الدولة التي تهدف إلى إدارة شؤون الدولة في جميع المجالات وعلى كل المستويات، وهي تعبر عن آليات وإجراءات المؤسسات المختلفة في الدولة التي تمكن المواطنين من التعبير عن رغباتهم، وممارسة حقوقهم والقيام بالتزاماتهم" (العزازي، 2010، صفحة 289).

والمشاركة كأحد مكونات الحكومة أو الحكم المجتمعي تعني إتاحة لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصاً للتعبير عن آرائهم، ودورا في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الإضرار بالمصالح الوطنية من خلال نزاعات التباين الإقليمي (طاشمة، 2021، صفحة 258).

ويعرف البعض المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية من خلال التركيز على أهم

خصائصها:

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، على اعتبار أن المواطنين يقومون بأداء جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية حيال القضايا والأهداف الخاصة بالمجتمع.

- المشاركة سلوك مكتسب، أي أنها ليست سلوكاً فطرياً يولد مع الإنسان ولا يرثها، وإنما هي مكتسبة، يتعلمها الإنسان أثناء حياته من خلال تفاعله مع الآخرين.

- المشاركة إحدى مبادئ الديمقراطية، أي أن المشاركة الحقيقية في التنمية المحلية لا تقوم إلا في مناخ ديمقراطي وهي وسيلة لدمج وإدخال الأفراد في العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسؤولياتهم تجاه المشاركة في التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول إلى صنع قراراتهم بأنفسهم (علام، 2007، صفحة 31).

- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي من حقوق الإنسان التي أعلنتها التشريعات الدولية والديساتير المحلية.

- المشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت، هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغيير سلوكيات المواطنين وثقافتهم نحو الإحساس بالمسؤولية في صنع القرار؛ وهي وسيلة كونها آلية يتمكن المواطن من خلالها أداء أو لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية.

- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير، لأنها تساهم في بلورة فكرة واحدة نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك (عليوة و محمود، الصفحات 5-6).

ومن هذا المنطلق، فإن المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسيات التنموية في المجتمع المحلي (بركات، 2014، صفحة 66).

كما أنها تهدف إلى مشاركة السكان المحليين في وضع أهدافهم وتحديد أولوياتهم، كوسيلة لضمان النجاح في الخطط التنموية بشرط أن تركز المشاركة الشعبية في العملية التنموية على أربعة مبادئ أساسية هي:

1- الشمولية :

ويعني إشراك جميع فئات السكان المحليين في إعداد الخطة (النساء، الرجال، الجماعات المحرومة، الجماعات المنظمة...)، وتمثل مؤشراتته في مدى وضوح أهداف الخطة للسكان، ومدى مساهمة السكان في إعداد الخطة، وطرق التعرف على آراء السكان وآليات تحديد الأولويات.

2- التفاعلية:

وتعني عدد وكثافة قنوات الاتصال بين المجالس المحلية والسكان، والتي تتمثل مؤشراتها بعدد الوسائل والطرق التي اتبعت لإشراك المواطنين (الاجتماعات، جلسات النقاش، الندوات، المؤتمرات).

3- الشفافية:

وتعني الوضوح والمصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية، وتمثل مؤشراتها في مدى تأثير نتائج المشاركة العامة في إعداد الخطة وتحديد الأولويات، ومدى تأثير التغذية العكسية في إعادة النظر في سياسة المشاركة.

4- الاستمرارية:

وتعني المشاركة في جميع المراحل التخطيطية، ابتداء من وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها (الطاهر، صفحة 5).

كما تعد المشاركة المجتمعية من المداخل الأساسية للتنمية المحلية، إذ يتوقف أي نجاح لها على مدى مساهمة وإشراك الفاعلين في التنمية من خلال إتاحة الفرص في كل المستويات، وتجنب الإقصاء والتهميش عن كل الطاقات والموارد البشرية، وفي هذا المنحى أوضح الأستاذ "عبد المنعم شوقي" أن المشاركة مبدأ ومدخل أساسي للتنمية مرتبط بتحقيق الأهداف التالية:

- أن تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشكلاته.

- أن تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.

- تعني المشاركة تقديم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة.

- تؤدي المشاركة إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب (شفيق، 1993، الصفحات 62-63).

ثانيا: أهمية المشاركة المجتمعية في عملية تنمية المجتمع المحلي:

إن الجهود التنموية لم تصبح حكرا على الدولة ومؤسساتها بل تتكامل مع جميع جهود الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث العلمية والأحزاب السياسية، فالمشاركة لم تصبح خيارا ولكن ضرورة يفرضها المفهوم الجديد للدولة، والتي تتوجه نحو مزيد من الديمقراطية، وتكمن أهمية فلسفة المشاركة المجتمعية في عملية تنمية المجتمع المحلي في أنها توفر العديد من الأهداف التي لا

يوفرها الأسلوب التقليدي الذي يعتمد في المقام الأول على الأجهزة التنفيذية في جهود العمل التنموي المحلي.

وتتلخص أهمية المشاركة المجتمعية في أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع المحلي للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتبعية سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، وزيادة تماسك أفراد المجتمع المحلي وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة، من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية. إضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي الاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع (خاطر، 2000، صفحة 231).

وللمشاركة أيضاً أهداف على المستوى الأخلاقي للفرد، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، وتزيد من الوعي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسمي والأفقي، وتعود الأفراد الحرص على المال من خلال تضافر الجهود المحلية والحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني.

وتعمل المشاركة المجتمعية على تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها كالتالي:

1- المسؤولية المشتركة:

بث الوعي لدى سكان المناطق الحضرية والريفية على السواء وخاصة في المناطق الأقل نمواً بأن المشكلات التي يعانون منها لا يمكن أن تتغلب عليها السلطات المحلية بمفردها، حيث أن الكثير من هذه المشكلات يكمن ويسهل حلها من خلال التعاون بين الجهات التنفيذية والمجتمع المدني.

2- تقليل التكلفة:

حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

3- ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات:

حيث أن المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية.

4- توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية:

ففي حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشروعات الإنتاجية التنموية المستقلة، لذلك فإن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من الحاجات الاستهلاكية، بما ينعكس إيجاباً على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.

5- تحقيق الفاعلية للمشروعات:

وهذا من خلال توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية، وإقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم وعادات المجتمع، وكذلك ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

6- تحفيز المبادرات المجتمعية:

فالتعاون بين الأجهزة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني قد تساهم في تحفيز المنظمات في الأخذ بزمام المبادرة في إنشاء المشروعات التنموية الصغيرة، وبالتالي تخفيف العبء على كاهل الأجهزة التنفيذية (العزازي، 2010، صفحة 293).

7- تحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية:

حيث أصبحت المشاركة مطلب الهيئات الدولية لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير، مما يشكل تحدياً للحكومات نحو تعزيز المشاركة الشعبية لتلبية مطالب المنظمات الدولية.

8- تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين:

تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعلياً، ومن ثم تحقيق الكفاءة في إدارة الموارد.

المحور الثاني: العلاقة بين المشاركة المجتمعية وفعالية أداء الإدارة المحلية

من المفاهيم الحديثة المطروحة في مجال التنمية مفهوم "شركاء التنمية" حيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها، بل هناك إلى جانب دور الدولة أطراف أخرى ذات التأثير المباشر في عملية تنمية المجتمعات المحلية أهمها: الدولة (القطاع الحكومي)، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والجامعات ومراكز البحث العلمي. حيث مضى الوقت الذي كانت فيه التنمية تستند فقط في كل أحوالها ونتائجها على مساهمة القادة والمسؤولين المحليين ومن السلطة المركزية، وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة الآن معقوداً على توفير فرص المشاركة داخل المجتمع بكل قطاعاته وكافة تنظيماته.

ولذلك، فقد عرف مفهوم شركاء التنمية على أنه "تلك العمليات التي تستهدف تحقيق التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق أهداف التنمية من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق أهدافه" (عبد اللطيف، 2011، صفحة 233).

وتقوم فكرة الشراكة انطلاقاً من أن العالم قد تحول إلى قرية صغيرة الأمر الذي خلق روحاً جديدة للتعاون والشراكة من أجل حل المشكلات القائمة والتي لم تعد قابلة للحلول

أحادية الطرف، حيث أصبح في عملية إدارة تنمية المجتمع المحلي لا بديل عن الشراكة بين مؤسسات القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والأحزاب السياسية.

وتتناول هذه الدراسة مفهوم المشاركة المجتمعية كأحد ركائز مفهوم الحكم الرشيد، وكيفية تطبيقها من خلال جهود الأطراف الفاعلة في عملية التنمية المحلية (القطاع العام، والخاص، والمجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والأحزاب السياسية)، لرفع مستوى المعيشة في مناطق الظل، والمناطق الأقل نمواً، وهذا لا يتحقق إلا بالعمل على تحقيق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، وخاصة التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والشعبية، والتي كثيراً ما تنعت في الخطاب السياسي لدى الحكومة الجزائرية ب: "مناطق الظل"، وللإشارة أن هذا المفهوم أطلق من قبل الحكومة الجزائرية وذلك عندما عرض رئيس الجمهورية الجزائري "عبد المجيد تبون" تحقيقاً أنجزه التلفزيون الحكومي بطلب منه، على ولاية الجمهورية، منتصف شهر فبراير سنة 2020 بعنوان "معاناة في مناطق الظل"، ويقصد به بؤر التخلف خاصة في المناطق الريفية والنائية عبر مختلف أنحاء البلاد والتي تفتقد أبسط الحياة من انعدام الماء الصالح للشرب، وانعدام المرافق الصحية وغياب وسائل النقل، وانتشار دائرة التهميش والبطالة، إلى غير ذلك من الاختلالات والنقائص الموجودة على المستوى المناطق الريفية والنائية، وغياب التنمية المحلية على نطاق واسع- (طاشمة، 2021)، وهذا لا يتحقق إلا بالعمل على تحقيق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، وخاصة التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والشعبية.

لذا نرى أن المؤشر الدال على وجود فوارق شاسعة في عملية التنمية بين المجتمعات المتقدمة والنامية إنما يرجع إلى مدى قدرة الشركاء - الفواعل الاجتماعية والسياسية - على بدل الجهود في عملية التنمية، وهذا ما يؤكد عليه الأستاذ "صامويل هنتنغتون" " Samuel

Huntington" بقوله: "...إن ما يميز البلدان المتقدمة عن البلدان المتخلفة هو وجود مؤسسات قادرة على تقديم الملموس للصالح العام" (طاشمة، 2021، صفحة 266).

لذا فإن الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث، سواء في المجال السياسي أو المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي لفت الأنظار إلى أوجه القصور في النظريات التنموية، كان لا بد أن ينعكس على رؤية أكثر عمقا لحقيقة تلك الأطراف. فقطاع الدولة (القطاع الحكومي)، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والجامعات ومراكز البحوث العلمية، وغيرها من الفواعل، ليست سلعا جاهزة تستوردها دول العالم الثالث، وتشغلها لكي تقوم بالتنمية في المجتمع، إنها أيضا نتاج مجتمعا وظروفه الخاصة، ولذلك فإن الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب تأسيس مؤسسات قوية وفعالة ونابعة من بيئة المجتمع الذي تنشط فيه.

لذ، فإن الأسئلة التي تُطرح عند دراسة الأطراف المحركة لعملية التغير والتنمية في المجتمع خاصة دور مراكز البحوث العلمية كطرف فاعل في عملية تنمية المجتمع المحلي: هل يمكن التمييز بين الأهمية النسبية لمختلف العوامل الدافعة لعملية التغير والتنمية؟ وما هي الأهمية النسبية لمراكز البحوث العلمية في عملية تنمية المجتمع المحلي؟ وما هي الآثار التي يمكن أن تنتج عن هذا الدور في عملية تفاعلها مع العملية التنموية؟

المحور الثالث: مراكز البحوث العلمية كفاعل في المشاركة المجتمعية لتطوير أداء

الإدارة المحلية -دراسة حالة التجربة الألمانية-

يرتكز الصراع الحضاري بين الأمم على سلاح العلم والمعرفة ومن يملك الحقيقة، والأمم التي تفوقت في مجالات العلم المتعددة وميادين المعرفة المتنوعة هي صانعة القرار، أما الأمم التي قللت من شأن البحث العلمي والمؤسسات المرتبطة به، فإنها تتقهقر، وتصبح مجرد مستهلكة للأفكار والأشياء، وأنماط الحياة من دون أن تساهم في إنتاجها.

وفي هذه الحالة نجد عند تفحص الوضع العالمي الخاص في مجال البحث العلمي نجد أن: 85% من العلماء والباحثين يتمركزون في البلدان المتقدمة التي تتحكم في 98% من ميزانيات الأبحاث والتطوير. وحتى الصين التي كانت في وقت ليس ببعيد من الدول المتخلفة، فإن حسب تقرير المنظمة العالمية للعلوم (OMS) لسنة 2018، بين أن "الصين الشعبية" قدر إنتاج بحثها العلمي بـ 16000 بحث في سنة 2018، ما يعادل 40 بحث علمي في اليوم، وهذا طبعا بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. في حين أن بقية دول العالم الثالث ذات الأغلبية السكانية الساحقة، ليس لها وزن يذكر، فمثلا تبلغ مخصصات الإنفاق على البحوث في إفريقيا نحو 0.3% من الإنفاق العالمي، وبلدان المغرب العربي على وجه التحديد ضمن مجموعة البلدان الإفريقية.

ويزداد الأمر وضوحا إذا لاحظنا عدد الباحثين إلى مجموع السكان، ففي حين يبلغ عدد الباحثين 3000 باحث في كل مليون ساكن في الولايات المتحدة، و1500 باحث في بريطانيا، و900 باحث في كندا، فهو لم يتجاوز 20 باحث لكل مليون ساكن في إفريقيا. وتدعيما لهذه الإحصائيات ومن باب المقارنة نبين على سبيل المثال المقارنة بين إسرائيل والتي تقدم 3% من دخلها القومي مع العلم أن تعداد سكانها لا يتجاوز 05 ملايين نسمة، أما الوطن العربي الذي يفوق تعداد سكانه أكثر من 180 مليون نسمة ويشمل 22 دولة ويتحدد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي فإنه لا يخصص إلا نسبة 0.5% (طاشمة، جودة البحث العلمي ودوره في تحقيق الأمن الاجتماعي ودولة الرفاه، 2018، الصفحات 88-117).

لذا، لا يختلف اثنان في أن إهمال الاستثمار في ميادين البحث العلمي والتركيز على تقليد المظاهر المادية للحضارة الغربية يُعد جانبا من جوانب الخلل تنعكس سلبا على مسيرة التنمية خاصة ونحن في بداية القرن الواحد والعشرون، الذي تقاس فيه التنمية بالاستثمار

في العقول كما يقول المفكر "المهدي المنجرة": "أن رأس المال الحقيقي الذي لا يكون عرضه للزوال هو نوع العقول التي يتم تشكيلها، ونوعية الناس الذين يتدربون تدريباً حقيقياً". على هذا الأساس تأتي أهمية البحث العلمي والمؤسسات المرتبطة به من كونها عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، حيث يرى الأستاذ "عادل خضير الكبيسي" أن البحوث العلمية تسهم في تحديد احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة ومعالجة مشكلاتها واستشراف تحدياتها وتوفير مستلزماتها والمفاضلة بين خياراتها والتعريف بنظرياتها وتوزيع خبراتها وإدامة ثروتها، ولأن الإنسان هو هدف التنمية وهو وسيلتها فمن شأن البحوث والدراسات أن توليه الصدارة والاهتمام لتخضعه للدراسة والتحليل في كل صوره وحالاته ونشاطاته التي يمارسها (الكبيسي، 2011).

وعليه، فإن الكثير من الباحثين يؤكدون على أهمية البحوث العلمية والمراكز المرتبطة بها انطلاقاً من قضية مؤداها أن التنمية ليست عملية إنتاجية فقط، وإنما هي علم ومعرفة وتطور فكري وإداري يضع إمكاناته ومعارفه وعلمه في خدمة التنمية، وتحسين مفهومها وتحديد أبعادها وحدودها ومشكلاتها، ومعرفة مدى العلاقات السائدة بين مختلف عناصرها ونواحيها والتوصل إلى تحديد أهدافها ورسم مسارها حسب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتها (جلباوي، 1992، صفحة 110).

لقد تزايد الاهتمام العالمي بعدد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية التنمية وهي قضايا لم تكن مجهولة تماماً من قبل، ولكنها لم تكن تظفر باهتمام كبير بالقياس إلى القضايا الاقتصادية التي عادة ما يجري التركيز عليها في تناول موضوع التنمية، ومن أهم هذه القضايا قضية دور الجامعات ومراكز البحوث العلمية في تنمية المجتمع المحلي، إذ أصبحت هي الأداة لتحقيق ذلك، وذلك على اعتبار أن الجامعات ومراكز البحث العلمي مراكز

استشارية وبيوت خبرة وبنوك للتفكير، حيث تقوم بالدراسات لرصد الواقع وتحديد ملامح المستقبل للجميع.

أولاً: خصوصية طرح مسألة تفعيل مراكز البحث العلمي في العملية الإنمائية للمجتمعات المحلية في الوطن العربي:

في محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية طرح مسألة دور البحث العلمي والمؤسسات المرتبطة به في العملية الإنمائية للمجتمعات المحلية في الوطن العربي، يمكننا أن نوضح أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساساً بمشكلة التخلف العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري المستشري في واقع مجتمعاتنا.

انطلاقاً من هذا الطرح يمكن عرض هذه الخصوصيات وتبويبها كالتالي:

1- سيطرة السياسي على العلمي:

وهذا يظهر من خلال سعي القوى الاجتماعية التي بيدها السلطة السياسية إلى فرض نفوذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها، لأن تلك السيطرة تحقق إدماج هذه المؤسسات في مشروع النظام القائم وجعلها أدوات لا غنى عنها في كسب الشرعية من جهة، وتزويد النظام بكفاءات ضرورية لتحقيق أهدافه في مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والعقيدية.

إلى جانب ذلك انعدام حرية البحث وحرية التعبير وممارسة الرقابة بأشكال متعددة وفي مستويات مختلفة، إذ كثيراً ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي لا شيء سوى أنها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا ضمن نطاق المسكوت عنه والمكبوت، سواء من طرف الجماعات المختلفة للمجتمع المدني أو السلطة السياسية، إضافة إلى سياسة تسيير الحياة المهنية و تقويم مساهمة الأساتذة التي تفتقد قواعد وقوانين واضحة حتى الآن تكتفي جامعاتنا بالاعتماد على الشهادة والأقدمية في تقويم الأساتذة وترقيتهم.

في هذا الإطار بالذات تندرج الأهمية الحاسمة التي تكتسبها قضية استقلالية وإعطاء مصداقية للممارسة العلمية ولنتائجها، وبالتالي فإن غياب الاستقلالية يعني الخضوع لأطر وقوالب جاهزة تعمل على تقييد حرية الفكر في البحث والتحليل، الأمر الذي يجعله يساهم في تبرير الواقع القائم، وبذلك تفقد الممارسة العلمية صفها النقدية لتصبح نشاطا عقيديا مستساغا بدلا من أن تكون نشاطا مبدعا.

2- ضعف منظومة التكوين:

يرجع ضعف منظومة التكوين وهشاشته إلى مجموعة من المظاهر التي نعتبرها ذات أهمية خاصة أهمها:

- ضحالة التكوين ممثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من معارف ومعلومات تتعلق بالجوانب المختلفة لتخصصهم، سواء تعلق بالجوانب النظرية أو المنهجية، حتى أننا نجد معظم الطلبة يخلطون ولا يقدرّون على التمييز بين التيارات و المدارس الفكرية، وعاجزين في معظم الأحيان تحديد الخصائص العامة المميزة لكل تيار أو منهج.

- ضعف مستوى التحكم في المفاهيم و المصطلحات، وعدم القدرة في التحكم في اللغة، فكثيرون هم الطلبة الذين لا يستطيعون الحديث لمدة زمنية محدودة من دون اللجوء إلى استخدام ألفاظ عامية أو ارتكاب أخطاء عديدة في التركيب وقواعد اللغة.

- من مظاهر ضعف التكوين أيضا، تدني وتقلص المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد وتسيير وإنجاز البحث أو الدراسة أو أي عمل شخصي، ويبلغ الأمر درجة الخطورة أكثر عندما نعلم أن كثيرا من الطلبة لا يجيدون عند تخرجهم إعداد قائمة المراجع وأساليب إثباتها سواء في متن البحث أو على الهامش، وهذا يدل على فقدان الطلبة للمبادئ الأساسية التي تشكل أرضية صلبة لكل عمل علمي و منهجي.

- ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، وتميزه بسيطرة أسلوب التلقين والحفظ، وغياب أساليب تعمل على تنمية المواهب والقدرات الخاصة وصقلها بتطوير التفكير الحر والنقدي والعمل الذاتي، وكذلك نقص في كثير من الأحيان من يشجعها ويستكين إليها.

- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة، حيث غلب على مخرجات الجامعات ومؤسسات البحث العلمي التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك بالنظر للتكلفة التي أصبح يتطلب توافرها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

- في وجه التزايد السريع لعدد الطلبة، هناك ضعف كبير في الإمكانيات الأمر الذي أدى إلى اشتداد الضغط على القليل المتوافر منها، على سبيل المثال: فقر المكتبات الجامعية وافتقادها للمراجع المتخصصة و للمجلات والدوريات العلمية المتخصصة و إن وجدت فهي ليست في متناول العدد الهائل للطلبة.

3- إهمال البحث وتهميشه:

على رغم الإمكانيات التي سخرتها الدول العربية للبحث العلمي، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الوصول إلى مصاف الجامعات العالمية. وهذا ما أكده، تقرير مؤسسة "ويبوميتركس" لسنة 2020 والتي تجري تصنيفاتها كل ستة أشهر، حيث نجد أن الجامعات الجزائرية مثلا ممثلة في جامعة أحمد بن بلة بوهان قد نالت المرتبة الأولى وطنيا في التصنيف في حين احتلت المرتبة 34 افريقيا. ومن مظاهر إهمال البحث العلمي والباحثين أيضا هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في خدمة وتنمية البلاد.

هذا ما يجعلنا نستنتج أن فعالية البحث العلمي في التنمية المحلية المستدامة وارد في الخطاب السياسي الرسمي و لكن غير وارد في الواقع المعاش و غير ملموس، لأن الدول العربية عامة والجزائر بشكل خاص لم تدخل بعد في مرحلة إنتاج العلم والمعرفة، والتي زال الكثير منها يواجه تحديات في التخليص من رواسب الأمية أو تخفيض معدلاتها، أو في إقامة بنية مواتية للإبداع والاستيعاب العلمي، هذا فضلا عن سيطرة البيروقراطية الإدارية التي تحول دون مشاركة العلماء في صناعة القرارات أو حتى في جهود التنوير، إضافة إلى تجدر التبعية الثقافية و العلمية والسياسية في العقول والكيانات المؤسسية.

وفي ظل نقص الوسائل وغياب الشروط الموضوعية المادية و المعنوية، وهيمنة طرق عمل وأساليب عقيمة منافية للمنطق العلمي، يجد الباحث نفسه مهمشا ومهملا.

ومن هذا يمكن الجزم أن دور الباحث العربي في عملية التنمية والنهوض بمجتمعه، قد غيب تماما عن مرحلة اتخاذ القرار، فأخفقت مشاريع التنمية بسبب ربطها بمراكز خارج الوطن، وبعتمادها على التكنولوجيا والمعلومات والخيرات الآتية من البيئة الخارجية، عوض الاعتماد على الذات (التنمية المستقلة) وعلى خبرات وقدرات وكفاءة الإنسان العربي.

وهذا ما يفسر لنا غياب المثقف والمهندس والخبير العربي عن معظم ما يتم من مشاريع سياسية اقتصادية واجتماعية فأتينا بالخبير الياباني، والأميركي والفرنسي، والألماني، وافترضنا أن كل ذلك يكفي لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة، أي أننا فصلنا بين التنمية و الإنسان والقيم الحضارية.

وفي هذا المجال لا يمكن الإغفال عن الفئة الكبيرة من الجامعيين التي لم تجد طريقها إلى الاندماج في دوايب الدولة والمؤسسات العامة، الأمر الذي جعلها على هامش صناعة القرار. كل هذا التهميش أدى إلى تكوين ثقافة سياسية لدى المواطن قائمة على عدم الثقة في كل ما يرمز للدولة.

ومهما يكن من وجود لهذه المطبات والعراقيل التي تقف في وجه البحث العلمي فإنه أصبح من الضروري توجيه الجامعة ودعم البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة.

ثانيا: نحو تفعيل دور مراكز البحث العلمي لخدمة التنمية المحلية المستدامة:

إن الرهانات التي تواجه الوطن العربي في هذا العالم المتجدد والمتغير لا تكمن فقط في الحاجة الملحة إلى المشاركة في مجتمع المعرفة، وإنما تكمن أيضا في كيفية التطبيق الفعال والناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحكم في كيفية استخدامها في سبيل تضيق الفجوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

إن مجمل هذه التطلعات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال:

- ربط الجامعة والبحث العلمي بالتنمية المحلية المستدامة، حيث أن الهدف الجوهري لسياسة التعليم العالي والبحث العلمي هو ربط مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث باحتياجات التنمية المحلية المستدامة في المجتمع، وذلك بتوفير الأعداد الكافية من الباحثين والإطارات التي تقوم بالعملية التنموية في الميادين كافة، ولتحقيق هذا الهدف ضرورة إنشاء شبكة كبيرة من المؤسسات التعليمية والتخصصات التي تستدعيها عملية التنمية المحلية، والتي تسهم في تلبية الاحتياجات الوطنية. وقد حددت أهداف فرعية لتحقيق التطور الكمي والنوعي الذي تستدعيه عملية التنمية المستدامة.

- العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية مراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي وتطبيق نتائجها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهنا يكون دور الإعلام بوسائله المختلفة للتعريف بنتائج البحوث العلمية وأهمية تطبيقها لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاهتمام للمواطن المحلي.

- العمل على تقديم العون الفني والإداري من قبل الجامعات ومراكز البحوث للباحثين المهتمين بالمجالات التنموية المحلية، والتركيز على تطوير مهارات الباحثين بهدف رفع قدراتهم البحثية، وذلك عن طريق تنظيم وعقد الندوات واللقاءات العلمية والبرامج التدريبية في هذا المجال، مع الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية المناسبة لهم.

- تنشيط وتفعيل اللقاءات العلمية الإدارية عن طريق زيادة عقد المؤتمرات العلمية والندوات بين الدول العربية، وبينها وبين الدول الأجنبية للوقوف على التطورات في مجالات الإدارة العامة وتبادل الآراء والخبرات بين العلماء والباحثين في العلوم الإدارية، مع تشجيع إجراء البحوث الإدارية المشتركة عن طريق فرق العمل للإسهام في تطوير حركة البحث الإداري في هذه الدول.

- العمل على إنشاء قاعدة معلومات مشتركة بين الدول العربية تتضمن معلومات عن المؤسسات البحثية والعلمية، والباحثين العاملين في مجالات التنمية المحلية، ومعلومات كمية ونوعية عن الكليات ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة، والباحثين وتخصصاتهم، والمشروعات البحثية التي تم إنجازها والقائمة والمزمع تنفيذها في المستقبل، والبحوث المنشورة في الدوريات المحكمة (للحيد و عبد الرحمن، صفحة 36)

- التركيز على استراتيجية تطوير ودعم دور مؤسسات البحث العلمي في التنمية المحلية الشاملة والمستدامة القائمة على تكريس مبدأ الديمقراطية، الأصالة والتجديد، التنسيق والتكامل التدريجي، استقلالية الجامعة والبحث العلمي والحرية الأكاديمية.

هذه المبادئ المهمة كفيلة بتغيير البحث العلمي من تابع إلى متبوع، ومن منفعل إلى فاعل، ومن مقود إلى قائد، ومن موجه إلى موجه لعملية التغيير، وذلك لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في إطار قيمي حضاري.

وهذا المبتغى بالطبع لا يتحقق إلا من خلال المجهودات المتواصلة ومشاركة كل الفاعلين في هذه العملية قاعدتها ربط مفهوم الإصلاح بالبحث العلمي والتنمية الشاملة والمستدامة.

ثالثاً: دور مراكز البحوث العلمية الألمانية في إدارة التنمية المحلية

حتى نبين ما للجامعات ومراكز البحث العلمي من دور فاعل في تنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات المحلية، بل حتى في إحداث ثورة في تغيير المفاهيم والأساليب السابقة في تسيير دواليب التنمية المحلية، نلجأ إلى بعض التجارب الأجنبية في ميدان تفعيل دور مراكز البحث العلمي خاصة في ميدان الحكامة المحلية "la gouvernance communautaire" فلربما محاكاة والأخذ بتجربة الغير في توظيف المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمية في خدمة التنمية المحلية قد ينير لنا الطريق ويسمح لنا الاسترشاد بها مستقبلاً، ليس فقط في ميدان تنمية المجتمعات المحلية فقط وإنما في كل ما يتعلق بالتنمية الشاملة.

في سنة 1993 بادرت مؤسسة علمية بحثية ألمانية تدعى " Fondation Bertelsmann " بتأسيس " جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية"، وكلفت بهذا الشأن علماء وباحثين متخصصين في الإدارة المحلية والتنمية الإدارية بإجراء تحقيق من أجل اقتراح 10 مدن من 09 دول للتنافس على هذه الجائزة الأولى.

ولقد اختيرت هذه المدن باعتبارها مدناً نموذجية توجد على قمة الحدثة في بلدانها فيما يخص الإدارة المحلية. فازت بهذه الجائزة مدينتان: " فينيكس " بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة "كريست تشرش" بدولة نيوزيلندا.

وبعد سنتين من تاريخ تسليم هذه الجائزة تأسس ببرلين (ألمانيا) مشروع بحث تناول بالدراسة تجربة المدن المرشحة للجائزة، ويهدف البحث إلى تبيان الإصلاحات الجديدة التي أتت بها المدن والآثار المترتبة عنها بغرض الاستفادة منها في عصرنة الإدارة المحلية الألمانية.

انتهى البحث بنشر تقريرين الأول في سنة 1997 والثاني في 1998، وخلص إلى أنه بالرغم من الاختلافات الموجودة بين هذه المدن إلا أنها اتحدت في منهج معالجة القضايا المحلية. وبالتالي أدركت المدن محل البحث قيمة ثروة إشراك المواطنين والمجموعة في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصها، لذلك ظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية " الديمقراطية التمثيلية" "Démocratie Représentative" والتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارات المحلية، و يكون اشتراك المواطن بطرق متنوعة: الجمعيات، النقابات، النخب العلمية... وبالتالي الانتقال في تسيير الإدارة المحلية إلى مفهوم جديد وهو مفهوم "الديمقراطية التساهمية" "Démocratie Participative" أو الديمقراطية التشاركية التي يكون الغرض منها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها وتنفيذها، وبالتالي فقد أصبحت هذه العملية أكثر تقنية تعني على الخصوص بآليات إجراء هذه المشاركة و تحقيق فعاليتها.

إذا، ما المغزى من طرح تجربة الغير في إحدى جوانب التنمية الشاملة ؟

رابعا: الدروس المستفادة من التجربة الألمانية بالنسبة للجزائر

إن عرض التجربة الألمانية لم يكن يهدف إلاء الحلول التي توصلت إليها الدراسة، ولم يكن الهدف منها استيراد الحلول الجاهزة وتطبيقها في المجتمع الجزائري دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياته الثقافية الحضارية و التاريخية والقيمية، بقدر ما هو تبيان ما تلعبه المؤسسات العلمية والبحثية الأجنبية من دور في تطوير الإدارة المحلية و المجتمع بشكل عام. وكذلك أن الغرض من عرض التجربة لنبين أن ألمانيا على الرغم من أنها من الدول الصناعية الكبرى، إلا أنها تحاول جادة تطوير أدائها للحفاظ على مكانتها وتقدمها، ولم تتردد في مراجعة أساليبها في التسيير، و بدون عقدة راحت تبحث عن حلول لمشاكلها في تجارب مدن أجنبية أخرى، من خلال الاسترشاد بتفعيل البحث العلمي في ذلك.

والملاحظة الأخيرة، أن الدراسة التي دامت ثلاثة سنوات أسندت لأهل الفكر من باحثين ومنظرين، بهذا الشكل تعطينا هذه التجربة موعظة في نوعية التعاون الذي يجب أن يقوم بين البحث العلمي والمؤسسات المرتبطة به في كل المجالات السياسية و الإدارية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق وتكريس التنمية الشاملة.

الخاتمة:

بناء على مضمون التحليل الذي خصت به هذه الدراسة يمكن القول بأن المشاركة المجتمعية تشكل أحد أهم الفواعل الواجب اعتمادها في كل العمليات المتعلقة بتحسين أداء مؤسسات الإدارة المحلية، كما تشكل مراكز البحوث العلمية عنصرا أساسيا لتحقيق فعالية المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي، وذلك كونها الآلية التي تسهم وبدرجة كبيرة في بناء سياسات تنموية محلية رشيدة تتوافق مع متطلبات المجتمع المحلي من جهة، وتتجاوب مع ما تستدعيه التنمية المستدامة من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهم النتائج التي عكستها هذه الدراسة، بالإضافة إلى جملة من التوصيات، نوضح كلاهما فيما يلي:

1- النتائج:

- أن إدارة العملية التنموية لم تعد حكرا على الدولة ومؤسساتها، وإنما تتكامل مع جميع جهود الفاعلين في المجتمع المحلي، من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية ومراكز البحوث العلمية وبنوك الخبرة.
- أن تحقيق فعالية ونجاعة عملية التنمية على مستوى مناطق الظل لا يتم إلا من خلال العمل على تحقيق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، ولا سيما التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والشعبية.
- أن إهمال الاستثمار في ميادين المعرفة والبحث العلمي والتركيز على تقليد المظاهر المادية للدول الغربية يعد أحد جوانب الخلل التي تنعكس سلبا على سير عملية التنمية المحلية.

- أن مراكز البحوث العلمية تشكل طرفا رئيسيا في عملية التنمية المحلية، كونها المؤسسات التي تسهم في تحديد احتياجات التنمية ومعالجة مشكلاتها والاستشراف لتحدياتها.

2- التوصيات:

- العمل على تعزيز فرص المشاركة لجميع أفراد المجتمع المحلي المؤهلين بموجب القانون في التعبير عن آرائهم وفي إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- العمل على تحقيق مستوى عالي من التكامل والتناسق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي وهيئات الإدارة المحلية.

- مساهمة الإعلام بوسائله المختلفة في رفع مستوى الوعي بأهمية مراكز البحوث العلمية والتعريف بنتائج الأبحاث العلمية التي تنجزها، وأهمية تطبيقها لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاهتمام للمواطن المحلي.

- زيادة عقد الملتقيات العلمية الإدارية بين الدول العربية، وبينها وبين الدول المتقدمة، للوقوف على التطورات في ميدان الإدارة العامة، ولتبادل الآراء والخبرات بين الباحثين في العلوم الإدارية.

قائمة المراجع:

- 1) أحمد مصطفى خاطر. (2000). تنمية المجتمع المحلي -الاتجاهات المعاصرة-. الاسكندرية: المكتبة الجامعية.
- 2) السيد عليوة، و منى محمود. (بلا تاريخ). المشاركة السياسية. القاهرة: موسوعة الشباب السياسية -مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية-.
- 3) بومدين طاشمة. (04, 2018). جودة البحث العلمي ودوره في تحقيق الأمن الاجتماعي ودولة الرفاه. مجلة كلية الاقتصاد والسياسة، 19 (04)، الصفحات 88-117.

- 4) بومدين طاشمة. (2021). سياسات تحسين أداء الإدارة المحلية في ضوء التطورات المعاصرة. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- 5) رشاد أحمد عبد اللطيف. (2011). التنمية المحلية. الاسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
- 6) سعد طه علام. (2007). التنمية والمجتمع. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 7) طارق بركات. (2014). تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 26(5).
- 8) عادل خضير الكبيسي. (2011). ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي بكلية الدراسات العليا. أوجه النقص والقصور في الرسائل والأطروحات إزاء مشكلات التنمية وتحدياتها: الأسباب والمعالجات. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- 9) عبد المحسن بن فالح اللحيد، و طارق عطية عبد الرحمن. (بلا تاريخ). المؤتمر الثاني لمعاهدة الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. دور البحث العلمي في تحديد ومعالجة قضايا التنمية الإدارية. الرياض.
- 10) عبد المنعم شفيق. (1993). مشاركة المواطنين في التنمية الريفية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- 11) محمد العزازي. (2010). اللامركزية والمشاركة المجتمعية. تأليف علي الدين هلال، و سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية خبرات دولية ومصرية. القاهرة: دار جلال للطباعة والنشر.
- 12) ميمون الطاهر. (بلا تاريخ). مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة سطيف-.
- 13) يوسف جلباوي. (1992). الثقافة في الوطن العربي مفهومها وتحدياتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.